

A



WIPO/ACE/18/29

الأصل: الإنجليزية
التاريخ: 22 أبريل 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

تقرير عن الإنفاذ الجنائي لحقوق الملكية الفكرية في شيلي (2024)

مساهمة أعدتها إيلين فرودون ك.، رئيسة قسم السياسات العامة والشؤون التشريعية، المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI)، سانتياغو، شيلي*

ملخص

تلخص هذه المساهمة تقرير عام 2024، "الإنفاذ الجنائي لحقوق الملكية الفكرية في شيلي"، الذي أعده المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) استناداً إلى البيانات المقدمة من مكتب المدعي العام. ويحلل التقرير القضايا الجنائية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرفوعة بين عامي 2017 و2022، مع التمييز بين الجرائم المرتكبة ضد الملكية الصناعية والجرائم المرتكبة ضد حق المؤلف. ويكشف التقرير عن انخفاض مستمر في عدد القضايا المسجلة، والتي يتعلق معظمها بالعلامات التجارية. ويسلط التقرير الضوء على تركيز أنشطة الإنفاذ في المناطق التي تضم موانئ ومطارات ومعابر حدودية رئيسية، والخصائص الهيكلية لنظام العدالة الجنائية، بما في ذلك انخفاض معدلات التهم الرسمية والإدانات والاستخدام المتكرر للإجراءات البديلة. ويقدم التقرير تقييماً قائماً على الأدلة لاتجاهات الإنفاذ الجنائي، ويُعد أداة لتوجيه مناقشات السياسات العامة والتنسيق المؤسسي وبناء القدرات لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. مقدمة وسياق

1. نشر تقرير "الإنفاذ الجنائي لحقوق الملكية الفكرية في شيلي"¹ في يونيو 2024، ويشكل علامة فارقة من حيث الشفافية وإدارة المعلومات العامة والتحليل المؤسسي في شيلي. وقد أعده المعهد الوطني للملكية الصناعية باستخدام بيانات مقدمة من مكتب المدعي العام، ويغطي الفترة من 2017 إلى 2022. ولا تقتصر أهمية التقرير على الأرقام التي يتضمنها، بل تكمن في دوره كأداة لنظام الملاحقة الجنائية في معالجة الجرائم التي تمس الأصول غير الملموسة. ويميز التحليل بين الجرائم المرتكبة ضد الملكية الصناعية، ولا سيما العلامات التجارية والبراءات، والجرائم المرتكبة ضد حق المؤلف، مثل الأعمال الفنية والبرمجيات، مما يتيح فهمًا متميزًا للوضع.

ثانياً. أصل التقرير من منظور السياسة العامة

2. يجب النظر إلى نشأة هذا التقرير من منظور السياسة العامة على المدى الطويل. فهو ليس جهدًا منعزلاً، بل هو تجسيد للتخطيط الاستراتيجي المصمم لتعزيز النظام الوطني للملكية الفكرية.

ألف. الاستراتيجية الوطنية للملكية الصناعية لعام 2016

3. يعود الأصل النظري لهذا التقرير إلى "الاستراتيجية الوطنية الأولى للملكية الصناعية"، التي أطلقها المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) في عام 2016. وقد خلصت الاستراتيجية إلى 60 توصية تهدف إلى تعزيز منظومة الابتكار وحماية الحقوق في البلاد، تتعلق أربع منها بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية².

4. وعلى وجه الخصوص، تحدد التوصية رقم 6 فجوة خطيرة في الإدارة العامة لنظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وهي: عدم وجود معلومات إحصائية منهجية وسهلة الوصول بشأن فعالية النظام. وتسلب الضوء على الحاجة إلى بيانات كمية منتظمة وموثوقة بشأن الإجراءات التي تتخذها الوكالات الحكومية المختصة لمكافحة جرائم الملكية الفكرية.

5. وللتوصية هدفان رئيسيان: أولاً، قياس جهود الدولة لحماية حقوق الملكية الفكرية؛ وثانياً، توفير أدلة تجريبية لتقييم مدى امتثال البلد لالتزاماته الدولية في مجال الإنفاذ.

باء. إعداد التقرير

6. تضمن إعداد التقرير عدة مراحل وسيطة. في عام 2019، أجرى المعهد الوطني للملكية الفكرية، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، عملية أولية لجمع البيانات عن الفترة 2016-2018³. ومع ذلك، وبسبب جائحة كوفيد-19، لم يتم نشر ذلك التحليل.

7. وأعيدت هذه الجهود وتوسعت في تقرير عام 2024، الذي يتضمن منهجية محسنة، وفترة تحليل أطول (2017-2022)، واستخدام أدوات تصوير البيانات وتنقيحها، مثل برنامج Tableau⁴، من أجل ضمان جودة واتساق المعلومات المقدمة.

ثالثاً. المنهجية والنطاق القانوني

8. يستند التقرير إلى قاعدة بيانات القضايا المرفوعة لدى مكتب المدعي العام. ولأغراض التحليل، صُنّف المعهد الوطني للملكية الصناعية الجرائم إلى فئتين تنظيميتين عريضتين من أجل تسهيل فهم النشاط الإجرامي.

¹ https://www.inapi.cl/docs/default-source/2023/centro-de-documentacion/estudios/observancia-penal-de-los-derechos-de-propiedad-intelectual-en-chile/informe_observancia_2024_v5.pdf?sfvrsn=eb902829_1 (باللغة الإسبانية فقط).

² وقد وردت التوصيات الأربع في الصفحة 9 من الوثيقة WIPO/ACE/12/5 REV.2، التي قدمها المعهد الوطني للملكية الصناعية في عام 2017.

³ وتستخدم المحاكم ومكتب المدعي العام والشرطة جميعها رقم القضية الفريد (RUC) لتحديد القضايا.

⁴ https://public.tableau.com/app/profile/inapi/viz/ReporteObservancia_2023/Historia1

9. وتشمل الفئة الأولى الجرائم المرتكبة ضد الملكية الصناعية، التي ينظمها في المقام الأول القانون رقم 19.039، وتشمل التعدي على العلامات التجارية والبراءات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية.

10. وتشمل الفئة الثانية الجرائم المرتكبة ضد حق المؤلف، التي ينظمها القانون رقم 17.336، مثل النسخ غير المصرح به للأعمال المحمية، بما في ذلك التسويق غير القانوني.

11. ورغم أن مكتب المدعي العام يستخدم داخلياً ستة تصنيفات محددة لتصنيف الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية، فقد اختار المعهد الوطني للملكية الصناعية تجميع القضايا في فئتين فقط، بما يعكس الانتهاكات المنصوص عليها في كل قانون من القوانين المعمول بها؛ وذلك لأن العينة العشوائية من ملفات القضايا كشفت عن وجود تناقضات أو عدم دقة في التصنيف الداخلي.

رابعاً. النتائج الاستراتيجية والاتجاهات الوطنية

ألف. اتجاه تنازلي في الجرائم المسجلة

12. تكشف البيانات عن انخفاض مستمر في عدد القضايا المرفوعة بين عامي 2017 و2022، حيث سُجلت 17,279 قضية في المجموع، وانخفض العدد من 4,050 قضية في عام 2017 إلى 2,087 قضية في عام 2022.

13. وهذا الاتجاه التنازلي واسع الانتشار، لكن الجرائم المرتكبة ضد الملكية الصناعية، ولا سيما العلامات التجارية، لا تزال تشكل الحصة الأكبر من المجموع، متجاوزة بكثير الجرائم المرتكبة ضد حق المؤلف.

باء. الاختلافات الهيكلية بين أنواع الجرائم

14. يُبرز التقرير اختلافاً كبيراً من الناحية القانونية يؤثر على الإحصاءات: طبيعة الدعوى الجنائية. تخضع الجرائم المرتكبة ضد الملكية الصناعية للدعوى الجنائية الخاصة وتتطلب وجود حق مسجل، في حين تخضع الجرائم المرتكبة ضد حق المؤلف للدعوى الجنائية العامة وتنشأ الحماية تلقائياً مع إنشاء العمل.

15. وعلى الرغم من سهولة الإجراءات في بدء التحقيقات في قضايا حق المؤلف، فإن الجرائم المتعلقة بالعلامات التجارية، التي تتطلب مقاضاة خاصة، هي التي تهيمن على الإحصاءات الوطنية.

خامساً. التوزيع الجغرافي وتأثير الحدود

16. يكشف التحليل الإقليمي عن تركيز جغرافي مرتفع للقضايا. تستأثر ثلاث مناطق بنسبة 83 في المائة من المجموع: العاصمة، وفالبارايسو، وبويوبو.

17. ويعكس هذا التركيز الكثافة السكانية، حيث تمثل تلك المناطق أكثر من 60 في المائة من سكان البلاد وتضم الموانئ والمطارات الرئيسية في البلاد. ومع ذلك، يحدد التقرير أيضاً حالات معينة، مثل حالة منطقة تاراباكا، التي تسجل معدل قضايا مرتفعاً لكل فرد، مما يعكس وجود مناطق التجارة الحرة والتجارة عبر الحدود في شمال شيلي.

18. في عام 2020، لوحظت أيضاً أنماط سلوكية غير معتادة في فالبارايسو، حيث ارتفع عدد الحالات على الرغم من القيود الصحية. ويمكن تفسير ذلك بالعمليات التفتيش المستمرة في الموانئ والحدود خلال فترة الجائحة.

سادساً. كفاءة نظام العدالة الجنائية: بدء القضايا، وتوجيه التهم رسمياً، وإنهاء القضايا

19. من منظور تقييم السياسات العامة، يتضمن التقرير تحليلاً لكفاءة نظام العدالة الجنائية من حيث بدء القضايا، وتوجيه التهم رسمياً، وإنهاء القضايا.

20. وتنشأ معظم القضايا عن شكاوى مقدمة إلى محاكم الضمان (محاكم الجنايات)، تليها البلاغات المقدمة إلى الكارابينيروس (قوات الشرطة الوطنية)، مما يؤكد الطبيعة التفاعلية في الغالب للنظام، الذي يحركه أصحاب الحقوق.

21. ولم توجه تهم رسمية إلى متهم واحد على الأقل إلا في 18.78 في المائة فقط من مجموع القضايا، وتعتبر هذه النسبة منخفضة بشكل خاص بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الملكية الصناعية (14.92 في المائة)، في حين لوحظت نسبة أعلى بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد حق المؤلف (تصل إلى 28.43 في المائة، أي ما يقارب ضعف نسبة القضايا المتعلقة بانتهاكات قانون الملكية الصناعية).

22. وفيما يتعلق بإنهاء القضايا، يفضل النظام آليات الحل البديل والكفاءة الإجرائية، مثل تجميع القضايا، والرفض النهائي، ومبدأ الفرصة. وتمثل الإدانات جزءاً ضئيلاً من المجموع، على الرغم من أن النسبة المئوية أعلى في حالة جرائم حق المؤلف.

23. ويعكس استخدام أدوات مثل اتفاقات التعويض والتعليق المشروط للإجراءات نهجاً عملياً يتوافق مع الطبيعة التراثية للحقوق القانونية المحمية.

سابعاً. الخلاصة

24. يفي التقرير بالولاية الاستراتيجية المحددة في عام 2016 من خلال تزويد أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص بمعلومات إحصائية موثوقة ومنهجية بشأن الملاحقة الجنائية للجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية. كما يوفر أداة تسمح، عند تكرارها بشكل دوري، بتحليل الاتجاهات وتحديد أوجه التحسين.

25. وتكشف البيانات عن نظام شديد المركزية، واتجاه تنازلي في عدد القضايا، ووجود ترشيح انتقائي كبير في مرحلتي توجيه التهم والإدانة. ويشير هذا الوضع إلى الحاجة إلى تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية لملاحقة هذه الجرائم قضائياً، وتعزيز آليات التنسيق بين المؤسسات، وتحسين الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتوعية بالملكية الفكرية ومنع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

[نهاية المساهمة]